

دور المشتقات المالية في تعزيز مؤشر الربحية والسيولة المصرفية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الامريكية للمدة "2012-2022"

أ.د. انيس احمد عبد الله
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت
Ad.anees1960@tu.edu.iq

م. مناف عبد المطلب احمد البياتي
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار
Manafmanaf784@uoanbar.edu.iq

The Role of Financial Derivatives in Enhancing the Profitability and Banking Liquidity Index: An Applied Study on a Sample of American Banks for the Period "2012-2022"

Manaf Ahmed₁
University of Anbar

Anees Ahmed Abdullah₂
University of Tekreet

تاريخ استلام البحث 2024/8/14 تاريخ قبول النشر 2023/10/10 تاريخ النشر 2024/10/8

المستخلص

شهدت أنشطة العمليات المالية والمصرفية قفزات متسارعة وبأساليب تمويلية مبتكرة لم يشهدها العالم من قبل، ويعزى ذلك للعديد من الأسباب ومن أبرزها تلك الأسباب هي الهندسة المالية وما قدمته من أدوات حديثة ومنها المشتقات المالية والتي لعبت دوراً كبيراً في فتح مجالات تمويلية مختلفة وخلق تدفقات نقدية مبتكرة والتي غيرت الأساليب التمويلية للأنشطة المالية التقليدية وبصورة مختلفة تماماً عما كانت عليه سابقاً، ألا أن هذه الأداة قد لاقت جدلاً واسعاً ما بين مؤيد ومعارض، ونتيجة لتلك الجدلية وجدت هذه الدراسة والهادفة إلى تحليل دور المشتقات المالية في تعزيز الربحية والسيولة المصرفية، ومن خلال تبني مجموعة من الفرضيات الرئيسية والفرعية وبناء مخططاً فرضياً يمثل طبيعة العلاقة المنطقية لمتغيرات الدراسة سألقة الذكر. ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم اختيار عينة قسدية مكونة من مجموعة من أكبر المصارف الأمريكية ذات الطبيعة العالمية ولمدة عشرة أعوام ابتداء من عام 2013 ولغاية 2022، حيث اعتمدت على مجموعة من التحاليل المالية والاحصائية والقياسية المناسبة، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها وجود علاقة معنوية للمشتقات المالية على السيولة والربحية لدى المصارف في العينة وفي الأجلين القصير والبعيد، كما وتبين أن المشتقات المالية متمثلة بعقود المبادلة والعقود الأجلة والمستقبلية لها دور تأثيري مباشر وإيجابي في تحسين مستويات السيولة والربحية للمصارف المبحوثة في العينة ولكن بمستويات تأثيرية مختلفة.

الكلمات المفتاحية: المشتقات المالية، الربحية، السيولة

Abstract

The activities of financial and banking operations have witnessed rapid leaps and innovative financing methods that the world has not seen before. The financing methods of traditional financial activities have changed completely differently from what they used to be, but this tool has met with a wide debate between supporters and opponents, and as a result of that controversy, this study was found, which aims to analyze the role of financial derivatives in enhancing profitability and banking liquidity, and by adopting a set of The

main and sub-hypotheses and the construction of a hypothetical diagram that represents the nature of the regional relationship of the aforementioned study variables. In order to achieve the objectives of the study, an intentional sample consisting of a group of the largest US banks of a global nature was tested for a period of ten years, starting from 2013 until 2022, as it relied on a set of appropriate financial, statistical and standard analyzes. The study reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of a significant relationship The financial derivatives on the liquidity and profitability of the banks in the sample and in the short and long terms, as it was found that the financial derivatives represented by swap contracts and forward and future contracts have a direct and positive role in improving the levels of liquidity and profitability of the banks surveyed in the sample, but with different influence levels.

Keywords: Financial derivatives, profitability, liquidity

المقدمة

بدأ إدخال المشتقات المالية في أسواق رأس المال من أجل السيطرة على التقلبات المالية المستمرة، بهدف توفير بيئة أكثر تحكماً للمستثمرين والتي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الاستثمار في أسواق رأس المال، وهكذا ظهرت المشتقات المالية، ولا سيما العقود الآجلة والعقود المستقبلية والخيارات والمبادلات، وكانت في دائرة الضوء في فترة ما بعد السبعينيات بسبب تزايد عدم الاستقرار في الأسواق المالية والتي كانت انعكاساً لتقلبات عالية في أسعار الصرف وأسعار الفائدة، ومن خلال استخدام المشتقات كان من الممكن تحويل المخاطر جزئياً أو كلياً عن طريق تأمين أسعار الأصول، وخلال منتصف الثمانينيات أصبحت المشتقات المالية أكثر الأدوات المشتقة نشاطاً إذ ولدت أحجاماً أكبر بكثير من العقود الآجلة للسلع وأصبحت هذه المنتجات شائعة جداً لدرجة أنها بحلول التسعينيات شكلت ثلثي إجمالي المعاملات في المنتجات المشتقة، وفي السنوات الأخيرة نما سوق المشتقات المالية بشكل كبير من حيث تنوع الأدوات المتاحة، وتعقيدها، وكذلك معدل دورانها في فئة مشتقات الأسهم ليس لمنطقة أو سوق معين بل وعلى مستوى جميع الأسواق العالمية، فاكتملت العقود الآجلة والخيارات وفقاً لمؤشرات الأسهم شعبية كبيرة مقارنة بالأسهم الفردية وخاصة ما بين المستثمرين في كافة القطاعات المصرفية، ولذلك أتت تلك الدراسة لتسلط الضوء على تلك الأداة والتعرف على إحدى أهم الأنشطة الغايات المصرفية والمتمثلة بالسيولة والربحية.

أولاً: مشكلة الدراسة

كنتيجة مباشرة للآزمات المالية المتلاحقة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي فضلاً عن مظاهر المنافسة العالية ما بين المصارف، كلاهما يمثلان مصدر قلق وتهديداً مباشراً وصريحاً لبقائها وديمومتها لما تمتاز به من مخاطر مرتفعة ونقطة تحول إلى أوضاع غير مستقرة والتي تعود بنتائج غير مرغوبة تؤثر سلباً على كفاءة وفاعلية المصارف، وبذلك فقد تم ابتكار العديد من الأدوات المالية المبتكرة التي تسعى من ورائها إلى تعزيز ربحية وديمومة المصارف فضلاً عن إلى تعزيز قدرتها على مواجهة الآزمات المالية المتلاحقة ومن تلك الأدوات كانت المشتقات المالية والتي وجدت كأدوات علاجية في مواجهة تلك الآزمات وتعزز بذلك من مستويات الصلابة المالية، وفقاً لما سبق أصبح هنالك معضلة تتمحور في جانبين مهمين

الجانب الأول: والمتمثل بوصف المشتقات المالية باعتبارها الضرورة الاستراتيجية للمؤسسات المالية جاعلاً ايها رائدة في مجال انشطتها وتوفر لها الاسبقية في تعزيز موقفها.

الجانب الثاني: فهو يشير إلى السيولة والربحية المصرفية.

وهنا تكمن مشكلة الدراسة باتجاه إثارة التساؤل الرئيس والذي ينص على:

هل هنالك أثر للمشتقات المالية في تعزيز بعض مؤشرات الربحية والسيولة في المصارف المبحوثة.

ثانياً: أهمية الدراسة: يمكن تلخيص أهمية الدراسة بالنقاط التالية:

- 1- تتجسد أهمية الدراسة في كونها قد تناولت أحد القطاعات الخدمية والتنمية لأي بلد ألا وهو القطاع المصرفي كميدان للدراسة لما لهذا القطاع من أهمية كبيرة باعتباره أحد الركائز الأساسية للتنمية والتمويل والتي يتطلب توافرها الدعم وجذب الفرص الاستثمارية وبما يساهم في التنمية والازدهار الاقتصادي.
- 2- إن اتخاذ الدراسة من المصارف الأجنبية كعينة للدراسة والتي تعد من المصارف الرائدة على المستوى العالمي لتلك البلدان والتي عادة ما تعتمد تلك المصارف المنهج العلمي في اساليب الادارة المالية.
- 3- تعد هذه الدراسة مرشداً لمدراء المصارف على المستوى المحلي في كيفية الاستفادة من الإطار المعرفي في ادارة الأنشطة المالية وتبني ادوات مالية حديثة تجعل من المصارف ذات مرونة عالية وقادرة على التطوير والتكيف والتوسع ومواجهة الازمات المالية في المستقبل.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار علاقة الأثر الذي تحققه المشتقات المالية الحديثة في تعزيز

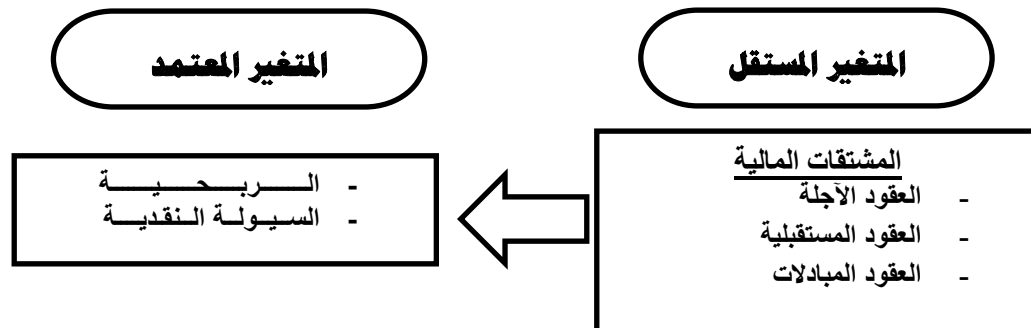
الربحية والسيولة المصرفية، وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الاهداف الفرعية متمثلة بالآتي:

- 1- التعرف مستوى تطبيق المصارف الاجنبية للمشتقات المالية ومستويات الربحية والسيولة للمصارف المبحوثة.
- 2- قياس مدى تأثير استخدام المشتقات المالية على مؤشري الربحية والسيولة المصرفية.
- 3- تقديم مجموعة من المقترحات للمصارف العراقية بناءً على ما ستمخض عنه نتائج الدراسة الحالية.

رابعاً: الرؤية الفلسفية لمخطط الدراسة الفرضي

عند تحقيق التكامل والاتساق ما بين طروحات الباحثين وتوجهاتهم الفلسفية بما يتعلق بالمشتقات المالية،

ودورها في تعزيز بعض من مؤشري الربحية والسيولة النقدية يمكن صياغة المخطط الفرضي للدراسة.



الشكل (1): مخطط الدراسة الفرضي والعلاقة بين المتغيرات

تتضمن الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة والتابعة والتي تجسد مجموعة من النسب التي تعكس مستويات السيولة والربحية التي تتمتع بها المصارف عينة الدراسة، والتي يمكن من خلالها تحديد دور المشتقات المالية في المصارف عينة الدراسة، ويمكن تحديد تلك المتغيرات بالنقاط الآتية:

1- المتغير المستقل: المشتقات المالية Financial derivatives: تم اختيار ثلاث أنواع من المشتقات المالية والمتمثلة بالعقود الآجلة والعقود المستقبلية وعقود المبادلات للمصارف محل الدراسة للفترة الزمنية الممتدة من 2013 ولغاية 2022.

2- المتغير التابع

- الربحية Profitability: وهي عبارة عن العلاقة ما بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات المسبب الرئيسي في جني تلك الأرباح، وتعد الأرباح أحد الأهداف الرئيسية لكل مصرف ومقياساً للحكم على كفاءة أدائه، ويمكن قياس الربحية من خلال مؤشرات العائد حقوق الملكية والعائد على الموجودات، (Brigham & Ehrhart, 2014: 96)

العائد على حقوق الملكية = صافي الأرباح بعد الضريبة / حقوق الملكية * 100%

العائد على الموجودات (الاستثمارات) = صافي الدخل / إجمالي الموجودات * 100%

- السيولة النقدية Cash: تعرف السيولة النقدية للمصرف على أنها إمكانية تحويل الموجود إلى نقد سائل بسهولة وسرعة وبأقل التكاليف، وبذلك فهي تعكس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته كافة في حال سحب المودعين ودائعهم وتلبية طلبات المقترضين في الوقت المناسب دون الوقوع في مشكلة الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة. (الريبيعي ووردي، 2023: 216)

$$\text{السيولة النقدية} = \frac{\text{مجموع الودائع}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

سادساً: فرضيات الدراسة

ستعتمد الدراسة على عدة فرضيات والتي سيرمز لها بالرمز H والتي ستكون بالصيغ الآتية:

H₁- الفرضية الأولى: تؤثر المشتقات المالية معنوياً في الربحية، ويتفرع منها:

أ. الفرضية الفرعية الأولى: تؤثر المشتقات المالية معنوياً في العائد على حق الملكية.

ب. الفرضية الفرعية الثانية: تؤثر المشتقات المالية معنوياً في العائد على الموجودات.

H₂- الفرضية الرابعة: تؤثر المشتقات المالية معنوياً في السيولة النقدية.

سابعاً: مجتمع الدراسة

تم اختيار عينة قصدية متكونة من عشرة مصارف أمريكية والتي لها طابع عالمي لكونها تمتلك العديد من الافرع في دول العالم، فضلاً عن كونها تتمتع بمجمل من الموجودات والتي لا تقل عن ثلاثمائة مليون دولار، والجدول (1) يبين اسم المصارف المختارة وبعضاً من خصائصها.

جدول (2) خصائص المصارف عينة الدراسة

ت	المصرف	تاريخ التأسيس	الرقم الوطني	موقع المصرف
1	TD bank	1852	#18409	ولاية ديلاوير
2	Bank Of America	1904	#3510	ولاية كارولينا
3	Citibank	1812	#1812	ولاية داكوتا
4	Wellsfargo	1870	#3511	ولاية داكوتا
5	US Bank	1863	#6548	ولاية أوهايو
6	PNC Bank	1804	#6384	ولاية ديلاوير
7	Trusit Bank	1872	#9846	ولاية أولني
8	Goldman Sachs	1869	#33124	كندا (تورنتو)
9	Capital One	1933	#4297	ولاية فرجينيا
10	J.p. Morgan	1824	#628	ولاية أوهايو

المصدر: اعداد الباحث وذلك بالاعتماد على موقع مؤسسة الودائع الفيدرالية www.fdic.gov.

ثامناً: حدود الدراسة

- 1- الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة اللازمة لجمع البيانات خلال عام الدراسة (2013-2022).
- 2- الحدود المكانية: ترتبط بالجانب التطبيقي لاختبار فرضيات الدراسة إذ تم اختيار عدداً من المصارف العالمية ميداناً للدراسة.
- 3- الحدود المعرفية: ستقتصر الدراسة على العلاقة ما بين المشتقات المالية والربحية والسيولة المصرفية.

تاسعاً: منهج الدراسة وادواته

أولاً: تتخذ الدراسة من الأسلوب الاستنباطي؛ وذلك من خلال الاعتماد بشكل كبير على المعلومات التي تم استحصالها من الدراسات والابحاث الاجنبية والعربية، فضلاً عن المصادر الاولى والثانوية ذات العلاقة بهذا الموضوع

ثانياً: استخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل التقارير المالية السنوية للمصارف المبحوثة بغية اختبار معنوية الفروض واجراءات التحليل الاحصائي للوصول إلى النتائج والاستنتاجات.

عاشراً: أساليب التحليل الاحصائي للبيانات

تم استخدام العديد من الأساليب الاحصائية والمالية والقياسية لأثبات فرضيات الدراسة وكما يلي:

أولاً: التحليل المالي: قياس مؤشرات جميع متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة.
ثانياً: التحليل الإحصائي: تم من خلال هذا التحليل اختبار الارتباط والتأثير ما بين متغيرات الدراسة.

المتغير المستقل: المشتقات المالية (Financial Derivatives)

أولاً: النشأة والمفهوم

إن المشتقات المالية ليست حديثة النشأة ولكن كانت بدايتها الحقيقية في منتصف الثمانينيات حين أصبحت أكثر الأدوات المشتقة نشاطاً إذ ولدت أحجاماً أكبر بكثير من العقود الآجلة للسلع وأصبحت هذه المنتجات شائعة جداً لدرجة أنها بحلول التسعينيات شكلت ثلثي إجمالي المعاملات في المنتجات المشتقة. (Khurshid, et. al, 2023: 88)

وفي أعقاب الأزمة المالية (2008)، تباطأ النمو الاقتصادي العالمي، وازدادت الصراعات التجارية، في الوقت نفسه، أدى انتشار COVID-19 إلى تضخيم التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع في الأسواق المالية الدولية، كما تعمق الإصلاح الموجه نحو السوق لأسعار الفائدة وأسعار الصرف، فانعكس ذلك على زيادة المخاطر في إنتاج وتشغيل المؤسسات المالية، وخاصة الشركات المدرجة، وكأداة مهمة لإدارة المخاطر للمصارف، (1: Ao Yang, 2023).

وعليه يمكن تعريف المشتقات المالية على أنها عقود يتم اشتقاق قيمتها من قيمة الأصول (والمقصود بالأصول هنا الأصول التي تدخل في صلب العقد) والأصول التي تكون في موضع العقد قد تتنوع ما بين اسهم وسندات وسلع وحتى عملات أجنبية وعقارات، وتتيح المشتقات للمستثمر فرصاً لتحقيق مكاسب أو قد تعرضه إلى خسائر وهذا يستند على الأصل موضع العقد، وقد أصبحت أسواق المشتقات ذات أهمية متزايدة في التمويل على مدى العقود القليلة الماضية، ويُعد تداول المشتقات الآن أكبر نشاط تجاري في العالم إذ يُقدر بأكثر من 2.5 تريليون دولار يومياً وينمو بنحو 14 % سنوياً، وفي الوقت الحاضر تتداول المؤسسات المالية بشكل روتيني في المشتقات داخل وخارج الميزانية العمومية، ويتم دمج المشتقات في الأوراق المالية وتستخدم في مشاريع الاستثمار الرأسمالي أو كحواجز ومكافآت للمديرين التنفيذيين في المصارف. (2: George et.al, 2020).

وبناءً على ما سبق يمكن القول بأن المشتقات هي عبارة عن عقد بين طرفين يتم تسويته بتاريخ مستقبلي، وهو بذلك لا يتطلب استثمارات مبدئية ولكنها تتطلب مبلغ مبدئي صغير، وعادة ما تعتمد قيمتها (المكاسب أو الخسائر) على قيمة الأصل المعني أي قيمة الأصل موضع العقد، بمعنى آخر قيمتها تشتق من قيمة الأصل محل العقد ولهذا سميت بالمشتقات. (11-12: Robert, 2013)

ثانياً: أنواع المشتقات المالية

سيتم اختيار أكثر الأدوات رواجاً للمشتقات المالية والمتمثلة بالأدوات الآتية:

1- عقود الخيارات (Options)

هي عبارة عن عقد يعطي لحاملة الحق في البيع أو الشراء لورقة مالية في تاريخ لاحق، وبسعر يحدده العقد المبرم ما بين الطرفين، على أن يكون للمشتري الحق في تنفيذ عملية الشراء من عدمه؛ وذلك مقابل مكافأة يدفعها البائع، والتي يطلق عليه اسم محرر الاختيار، ومن الجدير بالذكر أن عقود الخيار بطبيعتها هي عمليات آجلة

(Forwards) وكذلك فهي عقود مستقبلية (Futures) في نفس الوقت إلا إنه هنالك نقطة اختلاف مهمة فيما بينهما متمثلة بأن مشتري (عقود الخيار) له الحق في اتمام الصفقة او الرجوع عنها، وبالتالي لا يكون ملزماً بإكمالها باي حال من الاحوال، ونتيجة لتمتع المشتري بهذه الميزة فيترتب عليه الدفع للبائع مقدماً وعند التعاقد علاوة معلنة وهي تسمى (Premium) إذ تعد هذه العلاوة بمثابة الثمن الذي يدفع للحصول على حق الخيار، وإن عقود الخيار تقسم على قسمين القسم الاول شراء حق ممارسة الشراء والقسم الثاني بيع حق ممارسة الشراء ففي الاولى فيمتلك المشتري حق شراء الكمية وبالسعر المتفق عليها ما بين الطرفين (Strike Price) ويتم ذلك خلال مدة محددة وفقاً لاستحقاق عقد الخيار، أما الثانية والمتمثلة ببيع حق ممارسة الشراء وبهذه الحالة يعطي البائع هنا وعد لبيع الكمية وبالسعر المتفق عليها ما بين الاطراف المتعاقدة اذا ما تم طلبها من قبل المشتري وذلك خلال فترة محددة من الزمن، ويكون عندها البائع/ محرر العقد (Option writer) وفي هذه الحالة يكون ملزماً بالبيع وفقاً لشروط العقد، كما ويتقاضى بالمقابل قيمة العلاوة (ثمن العقد) كمقابل للالتزامه. (John, 2015: 383)

2- العقود الآجلة والعقود المستقبلية (Futures Contracts and Forward Contracts)

عرفت العقود الآجلة على أنها التزام البائع على تسليم المشتري السلعة في تاريخ لاحق وفقاً لسعر يتم الاتفاق عليه في وقتاً لاحق وتعبير آخر هي عبارة عن اتفاق ما بين المتعاقدين على بيع أصل ما وبسعر متفقاً عليه واجل للتسليم بوقت محدد. (أبو زيد، 2014: 6) اما العقود المستقبلية فهي عبارة عن عقود متشابهة لبيع وشراء اصول مالية او سلع، ويتم استلامها او تسليمها في وقت متفق عليه في المستقبل، ويتم تحديد سعرها في وقت انشاء العقد وفي سوق مالي تم تنظيمه لهذه الغاية. (بدوي، 2011: 69)

وبالرغم من التقارب الكبير ما بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية إذ أن كلا النوعين مشتقة من أصول فضلاً عن كونها عبارة عن اتفاق على بيع أصل في المستقبل مقابل سعر متفق عليه بموجب عقد مبرم ما بين الاطراف المتعاقدة، ولكن هنالك بعض الجوانب المهمة التي تختلف فيها العقود الآجلة عن العقود المستقبلية والتي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية: (دلول، 2014: 142)

1- العقود المستقبلية هي عبارة عن عقود تنصف بأنها عقود نمطية أي أنها يتم تداولها ضمن أسواق منظمة مثل البورصات، أما العقود الآجلة فهي عبارة عن عقود شخصية يتم الاتفاق ما بين الطرف العقد والمتمثلة بالبائع والمشتري وليست لها اسواق منظمة.

2- تتطلب العقود المستقبلية ايداع هامش مبدئي (مبلغ من المال) اي بمعنى هنالك ترتيب مالي على العقود المستقبلية وهذه التدفقات المالية بطبيعتها قصيرة الاجل، أما العقود الآجلة فلا يترتب عليها اي تدفق نقدي مثل سابقتها.

3- لا يتم تحديد موعد نهائي وثابت في العقود المستقبلية لتسليم الاصل موضع التعاقد، فدور البورصة هنا هو تحديد فترة معينة أثناء الشهر الذي يتوجب اجراء عملية التسليم، أما العقود الآجلة فيتم إنهاء العقد بعد تسليم الاداة موضع العقد.

4- إمكانية تعديل سعر العقد المستقبلي وبصورة يومية؛ وذلك وفقاً للسعر المستقبلي والذي يتناغم مع التغيرات في الاداة المالية موضع التعاقد، وفي النهاية تتم التسوية النقدية ما بين البائع والمشتري وفقاً للتحركات التي تجري

على أسعار العقد في الأسواق، بينما العقود الآجلة فيظل سعر الاداة ثابتاً خلال مدة العقد ويتم تسديد المبلغ في نهاية مدة التعاقد.

3- عقود المبادلات (Swaps)

تعرف عقود المبادلات على أنها عبارة عن اتفاق تعاقدى ما بين طرفين أو أكثر، يتضمن مبادلة نوع معين من التدفقات النقدية أو أصل معين مقابل تدفق أو أصل آخر وفقاً لشروط يتفق عليها الطرفين عند النقاعد. (Yuxuan, et.al, 2023: 1) وتوضيحاً لفكرة عقود المبادلات فقد يرغب شخص له عائد متغير وهذا العائد يرتبط بأداء احد الأصول المستثمرة (مثلاً الأسهم) أن يقوم بمبادلتها بعائد ثابت ولمدة سنة على سبيل المثال، فيعقد اتفاق مع طرف ثاني لعائد ثابت بواسطة سمسار (مثلاً اجرة عقار) لتبادل العوائد؛ فيؤول الى الطرف الاول عائد الطرف الثاني ويؤول للطرف الثاني عائد الطرف الاول خلال تلك المدة، وهناك ما يسمى بمبادلة السلة (Commodity Swap) ولتوضيح فكرة هذا النوع من العقود أن تقوم دولة بمقايضة سعر برميل من النفط وخلال عام وفقاً لسعر سوق النفط الحالية وبذلك تكون الدولة قد ضمنت عائد ثابت من النفط، اما اذا ارتفعت اسعار النفط خلال تلك الفترة فأنها قد خسرت فرصة تحقيق ربح اكبر الناتج عن تلك الزيادة، وبعد هذا النوع من النوع من العقود من اهم المشتقات المالية واكثرها شيوعاً وتداولاً، ومن أهم الاسباب التي تدفع الكثير من المتعاملين بالأسواق المالية للتعامل بهذا النوع من المشتقات لما تتمتع به من الخصائص متعددة مثل انخفاض تكلفتها، وتعد أداة ممتازة في إدارة المخاطر وللحوط، تميزها بمرونة عالية. (Alexandre, 2021: 328)

المتغير التابع: الربحية

إنّ للربحية مفهومين أحدهما اقتصادي والاخر محاسبي، فالمفهوم الاول (الاقتصادي) للربحية هو عبارة عن الزيادة في الثروة، والمتضمنة الزيادة في الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً لها تكاليف الفرض البديلة؛ أما المفهوم المحاسبي فيعرفها على انها الزيادة في الإيرادات الكلية مقابل التكاليف الكلية خلال مدة زمنية محددة، ولكن بالمحصلة فإنّ كلا المفهومين يشيران إلى مساعي المصارف في تحقيق أهداف محددة متمثلة بزيادة ثروة الملاك وذلك من خلال تحقيق أرباح مناسبة لا تقل عن الأرباح التي تحققها المنظمات الأخرى، والتي تتعرض لدرجات متساوية من المخاطر. (حميد والعتابي، 2016: 9)

واخيراً يمكن القول بأن الربحية المصرفية هي عبارة عن الصورة التي تقيس مدى قدرة المصرف على جني الأرباح من العمليات التشغيلية التي تم تنفيذها لضمان استمراره في المستقبل، والتي تشجع زيادتها على تدعيم ثقة الدائن في تقديم القروض والمستثمر في استثمار رأس المال، وعليه فإنّ الربحية تؤثر على هيكل رأس المال، وتدعم النظام الذي يطلق عليه الترتيب الممنهج (Pecking Order) الذي ينص على أنه كلما زادت ربحية المصرف، انخفض استخدام الدين، وبناءً على نظرية الإشارة، ستكون الأرباح التي تحصل عليها المصارف علامة فارقة لإداره المصرف كونه يمتلك آفاق واسعة والتي يمكن رؤيتها بناءً على مستوى الأرباح التي تحققت لصالح المصرف. (Reschiwati et. al, 2020: 327)

1- مؤشرات قياس الربحية للمصارف

إن احتساب نسب الربحية وتحديد مفهوم يعد من أصعب الاتجاهات للمصارف؛ وذلك بسبب عدم وجود وسيلة متكاملة يمكن من خلالها تحديد الفترة التي يكون فيها المصرف في مركز مربح، إذ إن العديد من الفرض الاستثمارية تقوم بالتضحية بالفرص الحالية بغية الحصول على أرباح أكبر مستقبلاً، ولتحقيق تلك الغاية المتمثلة بقياس نسب الأرباح يستوجب على المصارف أتباع مجموعة من المؤشرات المدروسة بدقة بغية تطبيقها في المصارف للتعرف على طبيعة العلاقة ما بين الأنشطة التي تم توظيفها والعوائد المتحققة، ومن تلك المؤشرات هي: أولاً: العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity (ROE

يستخدم هذا المؤشر لبيان قدرات المصرف في تحقيق الأرباح المتولدة نتاج استخدام أموال المالكين، وإن لارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر له مجموعة من الدلالات والتي يتوجب على المصرف النظر بها، ولهذا فإن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر دليل على تعرض الى مستوى من المخاطر ويتوجب على المصارف اتخاذ مجموعة من الاجراءات للاحتفاظ بالحد المسموح به، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال تقسيم صافي الأرباح إلى أجمالي الموجودات وعلى النحو الآتي: (Anas, 2016: 103-104)

$$\text{نسبة العائد على حقوق المساهمين} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}} * 100$$

ثانياً: العائد على الموجودات: (Return On Assets (ROA

يستخدم هذا المؤشر في الكشف عن قدرة المصرف على تحقيق المكاسب والأرباح الناتجة عن الاستثمارات في موجوداته، كما ويسمى هذا المؤشر يؤشر على العائد الناتج عن الاستثمار لكونه مقياس لربحية جميع استثمارات المصرف أكانت طويلة الاجل أم قصيرة الاجل، ويمكن احتساب معدل العائد على حقوق المساهمين من خلال القانون الآتي: (Mohd et.al , 2014: 106-107)

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{أجمالي الموجودات}} * 100$$

ثالثاً: العائد على الودائع (Return on Deposits (ROD

إن لهذه النسبة دلالة على فاعلية إدارة المصرف في كسب الأرباح الناتجة عن الاستثمارات بودائع المصرف، كما إن هذا المؤشر توضح قدرة المصرف في التنافس مع المصارف الأخرى للحصول على الأموال من خلال الودائع، وإن ارتفاع قيمة المؤشر يشير إلى أن المصرف يقوم باستغلال الودائع بالشكل المثالي في جني الأرباح. (حسين والمولى، 2021: 179) ويمكن احتساب هذا المؤشر من خلال المعادلة الآتية: (أبو حمد وقُدوري، 2005: 352)

$$\text{نسبة العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{أجمالي الودائع}} * 100$$

المتغير التابع: السيولة Liquidity

يمكن تعريف السيولة على أنها مقدار النقد الذي يمتلكه كيان تجاري والذي يضمن كفاءته واستقراره المالي وملاءته وسيولته وصورته كما يضمن الرصيد المالي أن الكيان لديه المبلغ الأمثل للتدفقات النقدية ويمكن أن يؤدي النقد الزائد إلى انخفاض قيمة الموارد المالية للمصرف؛ من ناحية أخرى، فإن عجزها قد يقلل من مؤشرات الأداء، ويزيد الوضع المالي سوءاً، وبالتالي يؤدي إلى الإفلاس ولذلك ولمنع الأزمات، يجب أن يكون لدى كل مصرف في

الوقت الحاضر خوارزمية لمراقبة التدفقات النقدية كما يعد تقييم استقرارها المالي ذات اهمية للمصارف لأنها تضمن استقلالية المصرف وتعزز من قدرته على توليد التدفقات النقدية، فتوافر المورد المالي سينعكس على بقاء المصرف ونجاحه. (Soboleva et al, 2018: 258-259)

- تقييم كفاءة إدارة السيولة النقدية

ويمكن تحديد أبرز النسب المالية التي تستخدم في إطار تقييم إدارة السيولة النقدية هي: (أبو احمد وقُدوري، 2005: 239-242) و (Kasma & Ahmed, 2022: 532-533)

أولاً: نسبة الرصيد النقدي Monetary Find Ratio

تشير هذه النسبة الى قدرات الارصدة النقدية المتوفرة في صندوق المصرف ولدى البنك المركزي والمصارف الاخرى فضلاً عن اية أرصدة اخرى مثل (العملات الاجنبية، المسكوكات الذهبية) الموجود في المصرف على الوفاء بجميع الالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف والتي يتوجب سدادها في المواعيد المحددة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية: (الذبحاوي، 2022: 1059)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى المركزي} + \text{البنك} + \text{الارصدة السائلة الاخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

ثانياً: نسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) Legal Reserves Ratio

تقوم المصارف بالاحتفاظ برصيد نقدي لدى البنك المركزي وبدون فائدة، وإنّ التشريعات الصادرة من البنك المركزي تحدد نسبة هذه الأرصدة، والتي تمثل نسب محددة من أجمالي الودائع، وإنّ المصرف الذي يعجز عن الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني الالزامي من السيولة فإنّ البنك المركزي يحجب عنه أية قروض جديدة في المستقبل حتى يتم استكمال مبلغ الاحتياطي مضافاً لها غرامة مالية تفرض على المصرف المتخلف عن الاحتفاظ بهذه النسب، وقد يلجأ البنك المركزي الى تغيير هذه النسبة وفقاً للظروف الاقتصادية التي يمر بها البلد. (يوسف و حمد، 2023: 347) ويمكن توضيح هذه النسبة من خلال المعادلة الآتية: (عبد الحميد وكاظم، 2020: 350)

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

توضح المعادلة اعلاه بأنه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت قدرات المصرف على الوفاء بجميع الالتزامات المالية التي تترتب عليه وبالأخص في الظروف المضطربة والتي قد تعجز الارصدة الموجودة لدى المصرف عن سداد الالتزامات المالية.

ثالثاً: نسبة التوظيف (الاستثمار) Investment Ratio

تشير هذه النسبة الى قدرة المصرف على استخدام الودائع وما في حكمها لتلبية الاحتياجات المختلفة للزبائن من السلف والقروض، وكلما ارتفعت هذه النسبة فإنّ ذلك يدل ارتفاع قدرات المصرف على تلبية القروض الجديدة وفي نفس الوقت فإنّها تشير إلى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه المودعين إذ إنها تظهر انخفاض السيولة، ولهذا يتوجب على المصرف أخذ الحيطة والحذر أتجاه طلبات القروض الجديدة لا يكون في وضع العسر في تأدية الالتزامات المالية مع الغير، ويمكن تمثيل تلك النسبة من خلال القانون الآتي: (الذبحاوي وفرج، 2022: 1060)

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع وما في حكمها}} * 100$$

الإطار العملي

يتضمن الإطار العملي اتجاهات التحليل المالي لعدد من المتغيرات المستقلة والتابعة باعتبارها المتغيرات الرئيسية للدراسة، ومن خلال بيانات عينة المصارف العالمية المبحوثة وعلى وفق المحاور الآتية:

المحور الأول: التحليل المالي لمؤشرات المشتقات المالية

أولاً: مؤشر المشتقات المالية - عقود المبادلات: يستدل من النتائج في الجدول (10) أن هناك تفاوت بين مصارف العينة في استخدام عقود المبادلات لأغراض إدارة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار الصرف أو تخفيض متوسط تكلفة التمويل أو تحسين متوسط العائد على الموجودات، إذ يلاحظ أن المصارف في العينة كافة تتعامل بتوظيف استثماراتها في عقود المبادلات وبشكل كبير والذي يبدو واضحاً من قيم المتوسط السنوي لهذا المؤشر والذي شهد تنديباً خلال الفترة (2013-2022) إذ كانت أعلى قيمة للمؤشر في العام (2013) والبالغة (13443652777) دولار وأن أقل قيمة للمؤشر كانت في العام (2017) والبالغة (7477802718) دولار مما يعكس مستويات التنديب في هذا المؤشر خلال أعوام الدراسة، كما يلاحظ وعلى مستوى المتوسط للمصارف أن أعلى قيمة لعقود المبادلات وخلال مدة الدراسة كانت لدى (JP Morgan) والتي وصلت إلى (24905993200) دولار ولدى مصرف (Citi Bank) والتي بلغت (24392332000) وكذلك لدى مصرف (Goldman Sachs) والتي كانت (24891365600) مما يدل على حجم التعامل بهذه الأداة من قبل المصارف المذكورة والذي يعود لضخامة حجم موجوداتها قياساً بالمصارف الأخرى في العينة بجانب التعاملات المالية لها.

الجدول (8) مؤشر المشتقات المالية - عقود المبادلات (بالدولار الأمريكي)

المتوسط السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	TD Bank	Capital One	Goldman Sachs	Trust Bank	PNC Bank	US Bank	Wells Fargo	Citibank	Bank of America	JB Morgan	
13443652777	116951504	37203096	34274378000	6798612	46157007	53215554	2608387000	38726597000	23188874000	35377966000	2013
11709531516	153148578	51994852	31813012000	10335964	45686097	63633665	3544911000	31923781000	19508371000	29980441000	2014
8995994559	169945468	61444742	25545748000	7649248	40195013	111905117	3942860000	23095870000	12590523000	24393805000	2015
7839769876	167430478	87824310	19802308000	9463294	42828191	176877483	4316161000	20879220000	10694576000	22221010000	2016
7477802718	175703419	120725293	19541008000	6439000	45617000	194709464	3766437000	20576358000	8980292000	21370738000	2017
7706853361	195147581	138696271	19854647000	4199000	44547000	241171754	5128120000	20681761000	8676200000	22104044000	2018
7681665661	230125757	160860415	21379958000	19334000	175212000	313756442	5550500000	19275780000	7987305000	21723825000	2019
7734433210	242054544	139927389	23768658000	15496000	211034000	355292169	4152977000	19953672000	6863230000	21641991000	2020
8951700243	296412354	105121502	25301643000	15698000	182471000	407279569	5849867000	22958397000	9530532000	24869581000	2021
9735565906	358165373	149812462	27632596000	10229000	200293000	545094223	7162389000	25851884000	10068665000	25376531000	2022
-	210508506	105361033	24891395600	10564212	103404031	246293544	4602260900	24392332000	11808856800	24905993200	المتوسط للمصارف
9127696983	المتوسط العام										

المصدر: اعداد الباحث من بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020

ثانياً: مؤشر المشتقات المالية: العقود الآجلة والمستقبلية: يتضح من الجدول (11) التفاوت بين مصارف العينة باستخدام العقود الآجلة والمستقبلية بغية التحوط إذ يصعب استخدامها لأغراض المضاربة؛ وذلك لأن المصارف تعتمد على تقلبات الأسعار ومن خلال اغتنام الفرص لتحقيق الربحية عند حدوث التقلبات في الأسعار، وبالرغم من الاختلاف طفيف بين العقود الآجلة والعقود المستقبلية ولكن الأخيرة يمكن تحويل ملكيتها على عكس الأولى إلا أن كلاهما تقع ضمن تصنيف المشتقات المالية. ويلاحظ أن المصارف في العينة كافة تتعامل بتوظيف استثماراتها في العقود الآجلة والمستقبلية وبشكل كبير والذي يبدو واضحاً من قيم المتوسط السنوي لهذا المؤشر والذي شهد تذبذباً خلال الفترة (2013-2022) إذ كانت أعلى قيمة للمؤشر في العام (2014) والبالغة (2818846268) دولار وأن أقل قيمة للمؤشر كانت في العام (2020) والبالغة (733232490) دولار مما يعكس مستويات التذبذب في هذا المؤشر خلال أعوام الدراسة. كما يلاحظ وعلى مستوى المتوسط للمصارف أن أعلى قيمة للعقود الآجلة والمستقبلية وخلال مدة الدراسة كانت لدى (JP Morgan) والتي وصلت إلى (4760838700) دولار ولدى مصرف (Citi Bank) والتي بلغت (3761572600) وكذلك لدى مصرف (Goldman Sachs) والتي كانت (3906968600) مما يدل على حجم التعامل بهذه الأداة من قبل المصارف المذكورة والذي يعود لاعتمادها على التحوط من تقلبات الأسعار وبشكل كبير.

الجدول (11) مؤشر المشتقات المالية – العقود الآجلة والمستقبلية (بالدولار الأمريكي)

المتوسط السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	TD Bank	Capital One	Goldman Sachs	Trust Bank	PNC Bank	US Bank	Wells Fargo	Citibank	Bank of America	JP Morgan	
2768550743	0	551250	4348806000	46157007	6798612	8914556	1367693000	5082034000	6002647000	10821906000	2013
2818846268	0	1272481	5563038000	45686097	10335964	14295141	823678000	5009011000	6881283000	9839863000	2014
2041430273	70000	1559996	4959997000	40195013	7649248	12928473	661613000	5112017000	4733478000	4884795000	2015
1943657626	130000	2038756	4516668000	42828191	9463294	17379021	1496525000	4482974000	3951113000	4917457000	2016
1843351425	127500	1120818	3946463000	45617000	6439000	29766933	2022393000	5203928000	2659069000	4518590000	2017
1565632353	110000	1841666	4100738000	44547000	4199000	25590865	3078415000	3764387000	1456204000	3180291000	2018
1469600618	319500	3065775	3881275000	175212000	19334000	42094905	4155513000	2562378000	1056717000	2800097000	2019
1167024626	1185000	6315419	2793925000	211034000	15496000	64636836	2414792000	3007451000	716791000	2438620000	2020
733232490	717500	12178999	2598660000	182471000	15698000	46218400	541454000	1416065000	460896000	2057966000	2021
782333342	244000	17279131	2360116000	197698000	8377000	15440288	644631000	1975481000	455265000	2148802000	2022
	290350	4722429	3906968600	103144531	10379012	27726542	1720670700	3761572600	2837346300	4760838700	المتوسط للمصارف
1713365976	المتوسط العام										

المصدر: اعداد الباحث من بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020

التحليل المالي

ثالثاً: مؤشر الربحية – العائد على الموجودات: تم اعتماد هذا المؤشر من خلال قسمة الربحية على الموجودات، ويمكن تفسير نتائج هذا المؤشر والمذكورة في الجدول (14) والتي يستدل منها على وجود تباين بين مصارف العينة في نسب هذا المؤشر، إذ تبين بأن المتوسط السنوي لنسبة العائد على الموجودات لمصارف العينة شهد تذبذباً خلال الفترة (2013-2022) حيث كانت أعلى قيمة للمؤشر في العام (2018) والتي بلغت نسبة (1.26%) بينما كانت أقل نسبة لمؤشر العائد على الموجودات في العام (2020) والتي بلغت (0.57%) والتي يمكن أن نرجع أسباب هذا الانخفاض لأزمة كوفيد - 19 مما يعكس مستويات التذبذب النسبي في قدرات المصارف في العينة على تحقيق

مستويات مستقرة من العائد على الموجودات خلال فترة الدراسة، وكما يلاحظ وعلى مستوى المتوسط للمصارف أن أعلى قيمة لمؤشر العائد على حقوق الملكية كانت في مصرف (US Bank) والتي بلغت (1.37%) في حين أن أقل قيمة للمتوسط وعلى هذا المستوى كانت في مصرف (TD Bank) والتي بلغت (0.63%)، وهذا يدل على أن أغلبية المصارف في العينة تمتلك المقدرة على تحقيق مستويات جيدة من العائد على الموجودات بجانب قدرتها على استدامة تحقيق الربحية من خلال تشغيل موجوداتها.

الجدول (14) مؤشر الربحية – العائد على الموجودات

المتوسط السنوي	TD Bank	Capital One	Goldman Sachs	Trust Bank	PNC Bank	US Bank	Wells Fargo	Citibank	Bank Of America	JB Morgan	السنوات
1.05%	0.46 %	0.67 %	1.23%	0.83 %	1.18 %	1.63 %	1.46 %	1.07 %	1.13%	0.79 %	2013
0.99%	0.50 %	0.64 %	1.20%	1.09 %	1.07 %	1.46 %	1.36 %	0.76 %	1.06%	0.74 %	2014
1.01%	0.45 %	0.54 %	1.33%	1.07 %	0.95 %	1.38 %	1.32 %	0.99 %	1.19%	0.84 %	2015
0.96%	0.52 %	0.47 %	0.96%	1.12 %	0.90 %	1.31 %	1.18 %	0.95 %	1.19%	0.95 %	2016
0.87%	0.56 %	0.42 %	0.90%	1.12 %	0.96 %	1.34 %	1.21 %	0.05 %	1.24%	0.89 %	2017
1.26%	0.87 %	1.00 %	1.21%	1.49 %	1.19 %	1.58 %	1.28 %	1.18 %	1.65%	1.18 %	2018
1.15%	0.87 %	0.81 %	0.79%	1.25 %	1.13 %	1.48 %	1.15 %	1.20 %	1.48%	1.32 %	2019
0.57%	0.36 %	0.39 %	0.34%	0.85 %	0.64 %	0.94 %	0.20 %	0.55 %	0.68%	0.76 %	2020
1.09%	0.72 %	1.34 %	0.97%	1.09 %	0.91 %	1.47 %	0.99 %	1.10 %	1.11%	1.19 %	2021
1.05%	0.99 %	1.52 %	0.68%	1.16 %	1.06 %	1.15 %	0.92 %	0.90 %	1.11%	1.03 %	2022
-	0.63 %	0.78 %	0.96%	1.11 %	1.00 %	1.37 %	1.11 %	0.88 %	1.18%	0.97 %	المتوسط للمصارف
1.00%	المتوسط العام										

المصدر: اعداد الباحث من بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

رابعاً: مؤشر الربحية – العائد على حقوق الملكية: تم اعتماد هذا المؤشر من خلال قسمة الربحية على حقوق الملكية، ويمكن تفسير نتائج هذا المؤشر والمذكورة في الجدول (15) والتي يستدل منها على وجود تباين بين مصارف العينة في نسب هذا المؤشر، إذ تبين بأن المتوسط السنوي لنسبة العائد على حقوق الملكية لمصارف العينة شهد تذبذباً خلال الفترة (2013-2022) إذ كانت أعلى قيمة للمؤشر في الأعوام (2018) و(2022) والتي تجاوزت نسبة (11%) بينما كانت أقل نسبة لمؤشر العائد على الملكية في العام (2020) والتي تجاوزت (5%) والتي يمكن أن نرجع أسباب هذا الانخفاض لأزمة كوفيد – 19 مما يعكس مستويات التذبذب النسبي في قدرات المصارف في العينة على تحقيق مستويات مستقرة من العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة، وكما يلاحظ

وعلى مستوى المتوسط للمصارف أن أعلى قيمة لمؤشر العائد على حقوق الملكية كانت في مصرف (US Bank) والتي تجاوزت (13%) في حين أن أقل قيمة للمتوسط وعلى هذا المستوى كانت في مصرف (TD Bank) والتي بلغت (5.12%)، وهذا يدل على أن أغلبية المصارف في العينة تمتلك المقدرة على تحقيق مستويات جيدة من العائد على حقوق الملكية بجانب قدرتها على استدامة تحقيق الربحية لأصحاب الملكية.

الجدول (15) مؤشر الربحية – العائد على حقوق الملكية

المتوسط السنوي	TD Bank	Capita l One	Goldm an Sachs	Trust Bank	PNC Bank	US Bank	Wells Fargo	Citiban k	Bank of America	JB Morgan	السنوات
9.03%	3.48%	4.67%	6.99%	7.78%	9.68%	14.85%	13.94%	9.68%	9.18%	10.02%	2013
8.45%	3.87%	4.53%	6.36%	8.98%	9.22%	13.84%	13.82%	7.01%	8.54%	8.30%	2014
8.70%	3.33%	3.91%	7.55%	8.56%	8.78%	13.68%	14.00%	8.97%	9.43%	8.82%	2015
8.43%	3.91%	3.63%	6.10%	8.67%	8.40%	12.86%	12.84%	8.72%	9.49%	9.67%	2016
7.68%	4.32%	3.22%	5.65%	8.47%	9.13%	13.13%	13.10%	0.52%	10.23%	9.04%	2017
11.15%	6.84%	7.60%	8.02%	11.58 %	11.38%	15.29%	13.16%	11.37%	14.17%	12.05%	2018
10.15%	6.75%	6.11%	5.67%	9.39%	10.72%	14.34%	11.70%	11.65%	12.69%	12.51%	2019
5.47%	3.17%	3.21%	3.06%	6.38%	6.40%	9.72%	2.04%	5.74%	6.73%	8.26%	2020
10.77%	6.42%	11.94 %	9.60%	8.62%	9.09%	15.67%	10.25%	11.22%	11.65%	13.26%	2021
11.07%	9.13%	14.24 %	7.26%	10.30 %	12.55%	14.72%	9.80%	9.35%	11.91%	11.45%	2022
-	5.12%	6.31%	6.63%	8.87%	9.54%	13.81%	11.47%	8.42%	10.40%	10.34%	المتوسط للمصارف
9.09%	المتوسط العام										

المصدر: اعداد الباحث من بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

خامساً: مؤشر السيولة النقدية

اعتمد هذا المؤشر للتحقق من قدرة المصارف المبحوثة على مواجهة التزاماتها تجاه المودعين والذي تم حسابه عن طريق المعادلة (السيولة النقدية = مجموع الودائع / إجمالي الموجودات) إذ يستدل من النتائج في الجدول (16) أن هناك تفاوت بين مصارف العينة في نسب هذا المؤشر، إذ يلاحظ أن المصارف كافة لديها نسب سيولة نقدية مرتفعة تجاه التزاماتها أمام المودعين، كما يلاحظ بأن المتوسط السنوي لقيم السيولة النقدية لمصارف العينة شهد تنديباً بسيطاً خلال الفترة (2013-2022) إذ كانت أعلى قيمة للمؤشر في الأعوام (2020) و(2021) والتي تجاوزت نسبة (82%) بينما كانت أقل نسب لمؤشر السيولة النقدية في العام (2014) والتي تجاوزت (74%) مما يعكس مستويات الاستقرار النسبي في سياسات الاحتفاظ بالسيولة النقدية لتعزيز التزاماتها تجاه المودعين لدى مصارف العينة خلال فترة الدراسة، وكما يلاحظ وعلى مستوى المتوسط للمصارف أن أعلى قيمة لمؤشر السيولة النقدية كانت في مصرف (TD Bank) والتي تجاوزت (85%) في حين أن أقل قيمة للمتوسط وعلى هذا المستوى كانت في مصرف (Goldman Sachs) والتي بلغت (70.4%)، وهذا يدل على أن أغلبية المصارف في العينة لديها إمكانية عالية في تسديد التزاماتها المالية تجاه المودعين ومن خلال ما تمتلكه من موجودات إلا أن هذه السياسة لا تخدم تلك المصارف في تحقيق مستويات عالية من الربحية.

الجدول (16) مؤشر السيولة النقدية (نسبة مئوية)

المتوسط السنوي	TD Bank	Capital One	Goldman Sachs	Trust Bank	PNC Bank	US Bank	Wells Fargo	Citibank	Bank Of America	JB Morgan	السنوات
75.08	85.07	78.98	60.87	74.56	72.82	75.22	79.76	77.71	77.71	68.16	2013
74.38	83.49	75.50	61.87	75.06	71.46	73.73	79.15	77.07	77.07	69.37	2014
75.24	84.60	74.69	65.43	76.49	72.54	74.37	78.15	78.76	78.76	68.57	2015
77.06	85.10	76.02	72.14	78.18	73.70	77.81	77.54	79.53	79.53	71.07	2016
77.03	85.48	77.40	70.30	75.87	73.34	78.33	79.49	79.17	79.17	71.70	2017
77.70	85.77	78.18	71.78	76.93	73.66	77.54	79.44	81.72	81.72	70.21	2018
77.67	85.38	78.06	73.47	75.33	74.45	77.02	80.69	80.83	80.83	70.62	2019
82.09	87.60	83.50	80.00	79.32	82.26	81.29	83.69	84.40	84.40	74.49	2020
82.53	87.54	83.10	74.15	81.01	84.05	82.47	85.67	85.11	85.11	77.10	2021
80.59	88.12	78.33	74.34	77.76	80.02	79.44	82.73	84.44	84.44	76.23	2022
-	85.81	78.38	70.43	77.05	75.83	77.72	80.63	80.88	80.88	71.75	المتوسط للمصارف
77.94	المتوسط العام										

المصدر: اعداد الباحث من بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

المحور الثاني: اختبار التأثير

نتناول في المحور الثاني اختبار فرضيات الدراسة وذلك على وفق الفقرات الآتية:

1. اختبار الفرضية الأولى: وتتص هذه الفرضية على أنه تؤثر المشتقات المالية معنوياً في الربحية. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اجراء اختبار الانحدار البسيط وباستخدام برنامج (SPSS V.26) وتبين وجود علاقات التأثير الآتية:

أ. يوجد تأثير معنوي لمتغير المشتقات المالية في الربحية لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدرة لمعلمة (F) والتي كانت مساوية إلى (7.833) وهي أكبر من القيمة الجدولية لها (3.938) ودرجات حرية (1، 98)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة مستوى المعنوية (0.002) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).

ب. اتضح وبموجب القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R^2) والبالغة (0.555) أن أدوات الهندسة المالية تفسر ما نسبته (55.5%) من التغير الذي يحدث في الربحية للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (44.5%) من التغير في الربحية يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي.

ت. يلاحظ من قيمة معامل الانحدار (B_1) والبالغة (0.745) أن التغير في المشتقات المالية بوحدة واحدة (أي واحد صحيح) سيقابله تغير في الربحية للمصارف المبحوثة في العينة بمقدار (0.745) وحدة.

ث. وبذلك يتضح لنا بأن المشتقات المالية لها دور تأثيري مباشر وإيجابي في مستويات الربحية التي تحققها المصارف المبحوثة في العينة وذلك على مستوى المتغيرات المذكورة في الدراسة الحالية.

ومن هذه النتائج يتم قبول الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه (تؤثر المشتقات المالية معنوياً في الربحية).

الجدول (29) تأثير أدوات المشتقات المالية في الربحية

أدوات المشتقات المالية						المتغير المستقل
Sig.	R ²	درجات الحرية	F الحرجة	F المقدر	B ₁	المتغير المعتمد
0.002	0.555	1 98	3.938	7.833	0.745	الربحية

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل لبرنامج SPSS V.26.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الاولى: وتنص هذه الفرضية على أنه تؤثر المشتقات المالية معنوياً في العائد على الملكية، وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اجراء اختبار الانحدار البسيط وباستخدام برنامج (SPSS V.26) وتبين وجود علاقات التأثير الآتية:

أ. يوجد تأثير معنوي لمتغير المشتقات المالية في العائد على الملكية لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدر لمعلمة (F) والتي كانت مساوية إلى (6.083) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها (3.938) وبدرجات حرية (1، 98)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة القيمة الاحتمالية (0.003) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).

ب. اتضح وبموجب القيمة المقدر للمعامل التفسيري (R²) والبالغة (0.286) أن المشتقات المالية تفسر ما نسبته (28.6%) من التغير الذي يحدث في العائد على الملكية للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (71.4%) من التغير في العائد على الملكية يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي.

ث. يلاحظ من قيمة معامل التحديد (B₁) والبالغة (0.535) أن التغير في المشتقات المالية بوحدة واحدة (أي واحد صحيح) سيقابله تغير في العائد على الملكية للمصارف المبحوثة في العينة بمقدار (0.535) وحدة.

ث. وبذلك يتضح لنا بأن المشتقات لها دور تأثيري مباشر وإيجابي في مستويات العائد على الملكية التي تحققها المصارف المبحوثة في العينة وذلك على مستوى المتغيرات المذكورة في الدراسة الحالية.

ومن هذه النتائج يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية الفرضية الثالثة والتي تنص على أنه (تؤثر

المشتقات المالية معنوياً في العائد على الملكية).

الجدول (30) تأثير المشتقات المالية في العائد على الملكية

أدوات الهندسة المالية						المتغير المستقل
Sig.	R ²	درجات الحرية	F الحرجة	F المقدرة	B ₁	المتغير المعتمد
0.003	0.286	1 98	3.938	6.083	0.535	العائد على الملكية

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل لبرنامج SPSS V.26.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية للفرضية الاولى: وتنص هذه الفرضية على أنه تؤثر أدوات المشتقات المالية معنوياً في العائد على الموجودات. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اجراء اختبار الانحدار البسيط وباستخدام برنامج (SPSS V.26) وتبين وجود علاقات التأثير الآتية:

أ. يوجد تأثير معنوي للمشتقات المالية في العائد على الموجودات لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المحسوبة لمعلمة (F) والتي كانت مساوية إلى (13.527) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها (3.938) وبدرجات حرية (1، 98)، ويؤكد هذه النتيجة بقيمة الاحتمالية (0.000) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).

ب. اتضح وبموجب القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R²) والبالغة (0.634) أن أدوات المشتقات المالية تفسر ما نسبته (63.4%) من التغير الذي يحدث في العائد على الموجودات للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (36.6%) من التغير في العائد على الموجودات يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي.

ت. يلاحظ من قيمة معامل التحديد (B₁) والبالغة (0.796) أن التغير في المشتقات المالية بوحدة واحدة (أي واحد صحيح) سيقابله تغير في العائد على الموجودات للمصارف المبحوثة في العينة بمقدار (0.745) وحدة.

ث. وبذلك يتضح لنا بأن المشتقات المالية لها دور تأثيري مباشر وإيجابي في مستويات العائد على الموجودات التي تحققها المصارف المبحوثة في العينة وذلك على مستوى المتغيرات المذكورة في الدراسة الحالية. ومن هذه النتائج يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى الفرضية الاولى والتي تنص على أنه (تؤثر المشتقات معنوياً في العائد على الموجودات).

الجدول (30) تأثير المشتقات المالية في العائد على الموجودات

أدوات الهندسة المالية						المتغير المستقل
Sig.	R ²	درجات الحرية	F الحرجة	F المقدرة	B ₁	المتغير المعتمد
0.000	0.634	1 98	3.938	13.527	0.796	العائد على الموجودات

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل لبرنامج SPSS V.26.

ثانياً: اختبار الفرضية الرئيسة الثانية: وتنص هذه الفرضية على أنه تؤثر المشتقات المالية معنوياً في السيولة النقدية. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار البسيط وباستخدام برنامج (SPSS V.26) وتبين وجود علاقات التأثير الآتية:

أ. يوجد تأثير معنوي لمتغير للمشتقات المالية في السيولة النقدية لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدرة لمعلمة (F) والتي كانت مساوية إلى (8.065) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها (3.938) وبدرجات حرية (1، 98)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة مستوى المعنوية (0.001) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).

ب. اتضح وبموجب القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R^2) والبالغة (0.362) أن المشتقات المالية تفسر ما نسبته (36.2%) من التغير الذي يحدث في السيولة النقدية للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (63.8%) من التغير في السيولة النقدية يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي.

ت. وبذلك يتضح لنا بأن المشتقات المالية لها دور تأثيري مباشر وإيجابي في مستويات السيولة النقدية التي لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك على مستوى المتغيرات المذكورة في الدراسة الحالية. ومن هذه النتائج يتم قبول الفرضية الرابعة والتي تنص على أنه (تؤثر المشتقات المالية معنوياً في السيولة النقدية).

الجدول (31) تأثير المشتقات المالية في السيولة النقدية

أدوات الهندسة المالية						المتغير المستقل
Sig.	R^2	درجات الحرية	F الحرجة	F المقدرة	B_1	المتغير المعتمد
0.001	0.362	1 98	3.938	8.065	0.602	السيولة النقدية

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل لبرنامج SPSS V.26.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- إن مصارف العينة تعتمد سياسات متشابهة في التعامل بعقود المبادلات والعقود الآجلة والمستقبلية ولكن بمستويات تعامل مختلفة والتي تستخدمها لأغراض التحوط لتمويل رأس المال بتكلفة منخفضة ومن خلال الاقتراض طويل الأجل أو المضاربة لتحقيق الأرباح والعوائد نتيجة لتقلبات الأسعار في أسعار الصرف والفائدة.

2- يمكن الاستنتاج من مؤشرات الربحية أن مصرف (US Bank) هو أفضل المصارف في العينة في تحقيق مستويات عالية من العوائد ولكل من حقوق الملكية والموجودات، بينما يتبين أن مصرف (TD Bank) هو من أقل المصارف في العينة على تحقيق الربحية وحسب المؤشرات السابقة.

- 3- تبين أن هناك تباين في القدرة الايرادية بين مصارف العينة وذلك على وفق مؤشري العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات مما يعني أن تلك المصارف تعتمد سياسات مختلفة في توظيف أموال الملكية وفي تشغيل موجوداتها.
- 4- يلاحظ أن أغلبية المصارف في العينة تمتلك المقدرة على تحقيق مستويات جيدة من العائد على الموجودات بجانب قدرتها على استدامة تحقيق الربحية من خلال تشغيل موجوداتها مما يساهم في تعزيز الصلابة المالية لتلك المصارف.
- 5- إن أغلبية المصارف المبحوثة في العينة لديها المقدرة على تحقيق مستويات جيدة من العائد على حقوق الملكية بجانب قدرتها على استدامة تحقيق الربحية لأصحاب الملكية وهذا بدوره يعزز من الصلابة المالية لتلك المصارف.

ثانياً: الاستنتاجات

- 1- أهمية وضع الأطر القانونية والتشريعية اللازمة من قبل المنظمات الدولية والحكومات لطبيعة التداول بالمشتقات المالية والعمل على تحديث القوانين النافذة وبما يتوافق مع المستجدات الاقتصادية والمالية في العالم وذلك من أجل سد الثغرات التي يمكن أن تضعف من التعامل بتلك الأدوات.
- 2- أن تعمل المصارف المبحوثة على اعتماد عدد من المعايير عند تعاملها بالمشتقات المالية لأغراض التحوط واتخاذ التدابير الوقائية وذلك بإعداد خطط مالية بديلة لمواجهة أية تقلبات غير مرغوبة وفجائية ضمن تدابير الإنذار المبكر للكشف عن تلك التقلبات وبما يتفق مع الخطط الاستثمارية لديها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.
- 3- ضرورة أن يتم تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف المبحوثة وذلك عند التعامل بالمشتقات المالية وعدم اعتماد استراتيجية التركيز في تكوين تلك المحفظة من أجل أن يتم توزيع المخاطر وتقليص مخاطر المحفظة والتي من الممكن أن تحدث في أي من تلك الأدوات، ويكون ذلك مترافق مع تطبيق اختبارات الاجهاد على المشتقات المالية التي تتعامل بها وذلك من خلال وضع السيناريوهات التي تفترض حدوث أزمات ومخاطر والتي يتم عن طريقها الكشف عن الوضع المالي لتلك المصارف وقبل حدوث تلك المخاطر.

المصادر

العربية

- 1- المطيري، حسين محسن والاسدي، خولة طالب (السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة- بحث تطبيقي في مصرف الرشيد) مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الحادي عشر- العدد 37، 2016.
- 2- الربيعي، هند خالد ووردي، هدى محمد (أستخدام نموذج PATROL في تقييم أداء مصرف الاتحاد العراقي) مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، المجلد 15، العدد1، 2023.
- 3- دلول، عماد عبد المحسن (أثر أستخدام بعض أدوات الهندسة المالية في المخاطر الائتمانية دراسة تحليلية في مصرف (Bank of America)) مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد 37، العدد 99، 2014.
- 4- حسين، أحمد علي والمولي، إبراهيم فضل (تقييم الربحية وأثرها على الانتاجية في المصارف التجارية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)) مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 13، العدد 1، 2021.
- 5- ابو حمد، رضا صاحب وقنوري، فائق مشعل (إدارة المصارف) دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2005.
- 6- يوسف، سراف جمال وحمد سرور احمد (أثر بعض المحددات الخارجية في السيولة المصرفية دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (2005 - 2017)) مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد62، 2023.
- 7- عبد الحميد، مناهل مصطفى وكاظم، حسن عبد نزال (السيولة المصرفية وإمكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق) مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 119، 2020.
- 8- الذبحاوي، حسن كريم وفرج، علي اموري (دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة 2005-2019) مجلة الغازي، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد 18، العدد 2، 2022.
- 9- عبد الحميد، مناهل مصطفى وكاظم، حسن عبد نزال (السيولة المصرفية وإمكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق) مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد 119، 2020.

Refrencess

- 1- Brigham Eugene & Ehrhart Michael (Financial Management Theory and Practice) 14th, 2014.
- 2- Khurshid Ali & Khalid Ashraf Chisti & Irshad Ahmad & Numaira Showkat (A Systematic Review of Empirical Literature with Reference to Financial Derivatives) the Asian Institute of Research Education Quarterly Reviews, Vol.6, No.1, 2023.
- 3- Ao Yang & Wenqi Li & Brian Teo & Jaizah Othman (The Impact of Financial Derivatives on the Enterprise Value of Chinese Listed Companies: Moderating Effects of Managerial Characteristics) International Journal of Financial Studies, <https://doi.org/10.3390/ijfs11010002> ,2023.
- 4- George Abuselidze & Nadiia Reznik & Anna Slobodanyk & Victoria Prokhorova (Global Financial Derivatives Market Development and Trading on the Example of Ukraine) Globalization and its Socio-Economic Consequences 2019.
- 5- Tran, Thi H. Lien (Board Director Financial Derivative and Corporate Governance: The Case of Vietnam) Vietnam, 2022.
- 6- Robert Dubil (Financial engineering and arbitrage in the financial markets) 2011.
- 7- John C. Hull (Options, Futures, and Other Derivatives) Ninth Edition,2015.
- 8- Yuxuan Wang & Ruirui Fang & Nan Hu & Rong Huang (Credit Default Swaps and Borrowers Real Earnings Management: Evidence From Credit Default Swap Initiation) Journal of Accounting, Auditing & Finance, <https://doi.org/10.1177/0148558X221140723>, 2023.
- 9- Alexandre Carbonneau (Deep Hedging of long-Term financial Derivative) Insurance: Mathematics and Economics, Vol 99, 2021.
- 10- Huong, Trang Kim (Financial derivatives use and firm value in Rast Asian non-financial firm), PhD thesis, Middlesex university London, 2017.
- 11- Ashutosh, Vashishtha and Satish Kumar (Development of Financial Derivatives Market in India- A Case Study) International Research Journal of Finance and Economic, Issue 37, 2010.
- 12- Ramzi Nekhili (Are Bit Coin Futures Contracts for Hedging or Speculation) Investment Management and Financial Innovation, Vol 17, Issue 3, 2020.

- 13- R. Reschiwati & A. Syahdina & S. Handayani (Effect of Liquidity, Profitability, and Size of Companies on Firm Value) Utopia Praxis Latino Americana, Vol. 25, No.6, 2020
- 14- Mohd Heikal & Muammar Khaddafi & Ainatul Ummah (Influence Analysis of Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Net Profit Margin (NPM), Debt to Equity Ratio (DER), and current ratio (CR), Against Corporate Profit Growth in Automotive in Indonesia Stock Exchange) International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 4, No. 12, 2014
- 15- Y.P. Soboleva, V. V. Matveev, S. A. Ilminskaya, I. S. Efimenko, I. V. Rezvyakova, L. V. Mazur(Monitoring of Businesses Operation with Cash Flow Analysis) International Journal of Civil Engineering and Technology (IJCIET) 9(11), 2018.
- 16- Kasma, Saber Awad & Ahmed Hadi Rasheed (The extent of the reflection of electronic banking services on liquidity Analytical research of a sample of commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange) Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume 24, Issue 2, 2022.
- 17- Alali, Shireen Mahmoud (The Impact of Bank Liquidity on the Profitability of Commercial (Banks: An Applied Study on Jordanian Commercial Banks for the Period (2013/2017)) International Journal of Economics and Financial, Vol 9, Issue 5, 2019.